سلسلة المقالات المنهجية

(٦)

طلبة العلم بين التزكية والتذكية

للشيخ الدكتور

أبي عبد الرحمن عِيد بن أبي السعود الكيال

حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ مَن لا نبيَّ بعده ﷺ، أمَّا بعد :

فلقد تكلَّمَ أهلُ الأصُول في كُتُبِهم، في أبواب الاجتهاد والإفتاء، عن الشروط التي لا بُدَّ لِمَنْ أرادَ أن يتكلَّمَ في دِين الله -فضلًا عن الكتابة فيه- أن يتحصَّنَ بِها، ويُحَصِّلَها علىٰ مَرِّ السِّنين؛ حتَّىٰ يَقْوَىٰ عُودُهُ، ويتمكَّن مِن التكلُّم بعِلْمٍ وأصولٍ وقواعدَ مُنضَبطة مستقيمة في هذا الدِّين المَتِين.

فمِمَّن فصَّلَ القولَ في ذلك: الخطيبُ البغداديُّ في كتابه: «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٦-١٦٠)، فكان ممَّا قال، تحت باب: «ما جاء مِن الوعيد لِمَن أفتىٰ وليس هو مِن أهل الفتوىٰ»، فروىٰ بسَنَدِه:

((أنا ... عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ : «**مَن تَقَوَّلَ عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ، فلْيتبَوَّأْ مقعدَهُ مِن النَّار، ومَن اسْتشارَهُ أَخُوهُ المُسْلِمُ، فأشارَ عليه بغير رُشْدٍ ؛ فقد خانَهُ، ومَن أُفْتِيَ بفُتْيَا بغير ثَبْتٍ ؛ فإنَّما إثْمُهُ علىٰ مَن أفتاهُ**».

أَخْبَرَنِي ... عن ابن عباسٍ أنه قال:«**مَن أَفْتَى النَّاسَ بفُتْيَا يَعْمَىٰ عنها ؛ فإنَّما إثْمُهُ عليه**»)) اهـ.

وهذا الحديث رواه أحمد في «المسند» (٨٢٤٩) بسندٍ صححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علَى «المسند»، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٩)، وصححه الألبانِيُّ قال: «صحيحٌ لغيره»، وفي «الصحيحة» (٣١٠٠)، ورواه البيهقي فِي «السُّنن الكبرىٰ» (١٠/ ١١٢-١١٦)، وروَى ابنُ ماجه شَطْرَهُ الأوَّل فِي مُقدِّمة سُنَنِهِ (٣٥)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٣٦)، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشيخين، ولَمْ يُخرِّجاه، ولا أعرف له عِلَّة»، ووافقه الذهبي في «التلخيص» تمامًا، وذَكَرَهُ السيوطيُّ في «الجامع الصغير» (٨٤٩٠) وصححه.

ثُمَّ قال الخطيب البغداديُّ في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥٦-١٦٠) تحت باب: «ذِكْر شروط مَن يصلح للفتوىٰ» :

((أوَّلُ أوصاف المُفْتِي الذي يلزم قبولُ فتواه:

أن يكون بالِغًا ؛ لأنَّ الصَبِيَّ لا حُكْمَ لقوله.

ثُمَّ يكون عاقلًا ؛ لأنَّ القلمَ مرفوعٌ عن المجنون لعدم عقله.

ثُمَّ يكون عَدْلًا ثِقَةً ؛ لأنَّ علماءَ المسلمين لَمْ يختلفوا في أنَّ الفاسقَ غير مقبول الفتوىٰ في أحكام الدِّين؛ وإن كان بصيرًا بِها.

وسواء كان حُرًّا أو عبدًا ؛ فإنَّ الحُرِّيَّة ليستْ شرطًا في صحة الفتوىٰ.

ثُمَّ يكون عالمًا بالأحكام الشرعية، وعِلْمُهُ بِها يشتمل علىٰ: معرفته بأصولها، وارتياضٍ بفروعها.

وأصول الأحكام في الشرع أربعة:

أحدها: العِلْم بكتاب الله علَى الوجه الذي تصحُّ به معرفةُ ما تضَمَّنَهُ مِن الأحكام: مُحْكَمًا ومتشابِهًا، وعُمُومًا وخُصُوصًا، ومُجْمَلًا ومُفَسَّرًا، وناسِخًا ومنسوخًا.

والثاني: العِلْم بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ الثابتة مِن أقواله وأفعاله، وطُرُق مجيئها في التواتر والآحاد، والصحة والفساد، وما كان منها علىٰ سببٍ أو إطلاق.

والثالث: العِلْم بأقاويل السَّلَف فيما أجمعوا عليه ، واختلفوا فيه ؛ لِيَتَّبعَ الإجماع ، ويجتهد فِي الرأي مع الاختلاف.

والرابع: العِلْم بالقياس المُوجِب لِرَدِّ الفروع المسكوت عنها إلَى الأصولِ المنطوقِ بِها، والمُجْمَعِ عليها؛ حتىٰ يَجِدَ المُفتي طريقًا إلَى العِلْم بأحكام النَّوازِلِ، وتمييز الحق مِن الباطل.

فهذا ما لا مَنْدُوحَةَ للمُفتي عنه، ولا يجوز له الإخلالُ بشيءٍ منه.

«أنا» ... عن ابن سيرين، قال: قال حُذيفة: «لا يُفْتِي الناسَ إلَّا ثلاثةٌ: رَجُلٌ قد عَرَفَ ناسِخَ القرآنِ ومنسُوخَهُ، أو أميرٌ لا يَجِدُ بُدًّا، أو أحمقُ مُتكَلِّفٌ».

أخبرني ... قال الشافعيُّ: «لا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أن يُفْتِيَ في دِين الله؛ إلَّا رَجُلًا عارِفًا بكتاب الله: بناسخهِ ومنسوخهِ، وبمُحكمهِ ومُتشابِهِهِ، وتأويلهِ وتنزيلهِ، ومَكِيِّهِ ومَدَنِيِّهِ، وما أُرِيدَ به، وفيما أُنْزِلَ، ثُمَّ يكون بعد ذلك بصيرًا بحديث رسول الله ﷺ ، وبالناسخ والمنسوخ، ويعرف مِن الحديث مثل ما عرفَ مِن القرآن، ويكون بصيرًا باللُّغة، بصيرًا بالشِّعْر، وما يحتاج إليه للعِلْم والقرآن، ويستعمل مع هذا الإنصاف وقلَّة الكلام، ويكون بعد هذا مُشْرِفًا علَى اختلاف أهل الأمصار، ويكون له قريحةٌ بعد هذا، فإذا كان هذا هكذا؛ فلَهُ أن يتكلَّمَ ويُفْتِيَ في الحَلال والحَرام، وإذا لَمْ يَكُنْ هكذا؛ فلَهُ أن يتكلَّمَ في العِلْم ولا يُفْتِي».

قرأتُ علىٰ ... ، «نا» صالح -يعني: ابن أحمد بن حنبل- أنه قال لأبيه: ما تقول في الرَّجُل يُسْأل عن الشيء فيُجيب بما في الحديث، وليس بعالمٍ بالفُتْيا؟ قال: «ينبغي للرَّجُل إذا حَمَلَ نفسَهُ علَى الفُتْيا: أن يكون عالِمًا بالسُّنَنِ، عالمًا بوجوه القرآن، عالِمًا بالأسانيد الصحيحة، وإنَّما جاء خِلافُ مَن خالَفَ لِقِلَّةِ معرفتهم بما جاء عن النبيِّ في السُّنة، وقلَّة معرفتهم بصحيحها مِن سَقِيمِها».

قرأتُ علىٰ ... عن ابن المبارك قال: قيل له: متىٰ يُفْتي الرَّجُلُ؟

قال: «إذا كان عالِمًا بالأثَر، بصيرًا بالرَّأْي».

قلتُ [يعني: الخطيب البغدادي] : وينبغي أن يكون: قويَّ الاستنباط، جَيِّدَ الملاحظة، رصين الفِكْر، صحيح الاعتبار، صاحب أناةٍ وتُؤَدَةٍ، وأخا اسْتِثْباتٍ وتَرْكِ عَجَلَةٍ، بصيرًا بما فيه المَصْلَحة، مُستوقِفًا بالمُشاوَرَة، حافِظًا لِدِينهِ، مُشْفِقًا علىٰ أهل مِلَّتِهِ، مُواظِبًا علىٰ مُرُوءَتِهِ، حريصًا علَى اسْتطابة مأْكَلِهِ؛ فإنَّ ذلك أوَّل أسباب التوفيق، مُتورِّعًا عن الشُّبهات، صادِفًا عن فاسد التأويلات، صليبًا في الحق، دائمَ الانشغال بمعادِن الفتوىٰ، وطُرُقِ الاجتهاد، ولا يكونُ ممَّن غَلَبَتْ عليهم الغفلة، واعْتَوَرَهُ دَوامُ السَّهَر، ولا موصوفًا بقِلَّةِ الضَّبط، مَنْعُوتًا بنقص الفَهْم، معروفًا بالاختلال، يُجِيبُ بما لا يَسْنَحُ له، ويُفْتِي بما يَخْفىٰ عليه، ... واعْلَمْ أنَّ العُلومَ كلها أبارِيزُ الفقه، وليس دون الفقه عِلْمٌ إلَّا وصاحبهُ يحتاجُ إلىٰ دون ما يحتاجُ إليه الفقيه؛ لأنَّ الفقيه يحتاج أن يتعلَّق بِطَرَفٍ مِن معرفة كُلِّ شيءٍ مِن أمور الدنيا والآخِرة، وإلىٰ معرفة الجدِّ والهَزْل، والخِلافِ والضِّدِّ، والنَّفعِ والضَّرِّ، وأمورِ الناس الجارية بينهم، والعاداتِ المعروفة منهم.

فمِن شروطِ المُفْتِي النَّظَرُ في جميع ما ذَكَرْناهُ، ولن يُدْرِكَ ذلك إلَّا بِمُلاقاةِ الرِّجال، والاجتماع مع أهل النِّحَلِ وَالمَقَالَاتِ المُخْتَلِفة ومُساءَلَتِهم، وكَثْرةِ المُذاكَرةِ لَهُم، وجَمْعِ الكُتُبِ ودَرْسِها ، ودَوامِ مُطَالعتِها ...)) اهـ.

قلتُ: هذا غَيْضٌ مِن فَيْضٍ، وقليل مِن كثيرٍ، ولقد جَمَعْتُ كلامَ أهل العِلْمِ باسْتِفاضَةٍ وتفصيلٍ في كتابي: «**الفِلَذُ شرح النُّبَذ في أصول الفقه - لابْنِ حزمٍ الظاهريِّ**» (ص٤٨٩-٥٠٥)٠

وممَّا قال الشوكانِيُّ في «إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق مِن عِلْم الأصول» (٢/ ١٠٣٢) :

((الشرط الرابع: أن يكون عالمًا بعِلْم أصول الفقه؛ لِاشتمالِهِ علىٰ ما تمسُّ الحاجَةُ إليه، وعليه أن يُطَوِّلَ الباعَ فيه، ويَطَّلِعَ علىٰ مختصَراتِهِ ومُطَوَّلاتِهِ بما تبلغ إليه طاقته، وعليه أيضًا أن ينظُر في كل مسألةٍ مِن مَسائلِهِ نظَرًا يُوَصِّلُهُ إلىٰ ما هو الحقُّ فيها، فإذا فعَلَ ذلك تمكَّنَ مِن رَدِّ الفُروع إلىٰ أصولِها بأيسرِ عمل، وإذا قصَّرَ في هذا الفنِّ صَعُبَ عليه الرَّدُّ، وخَبطَ فيه وخَلط٠

قال الفخر الرَّازِيُّ في «المحصول» -وما أحسن ما قال- : إنَّ أهمَّ العُلوم للمُجتهِد: عِلْمُ أصول الفقه)) اهـ٠

قلتُ: وإنَّ المُتأمِّلَ لِكَلام أهل العِلْم في هذا الباب، إذا أَنْزَلَهُ علىٰ مَن حَوْلَهُ ممَّن يتكلَّمُ في دِين الله؛ لَرَأَىٰ العَجَبَ العُجاب، ووَجَدَ الغُرْبَةَ الحقيقية، وانفصالَ الواقع الدَّعَوِيِّ عن شروط التكلُّم في دِين الله ؛ إلَّا النَّزْر اليسير ممَّن يُعَدُّونَ علىٰ أصابع اليد الواحدة٠

فقد روَى البخاريُّ في صحيحه (٥٢٣١)، ومسلمٌ (٢٦٧١)، مِن حديث أبِي موسَى الأشعريِّ ﷺ، وأبي هريرة ﷺ، وابن مسعودٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**إنَّ بين يَدِي الساعةِ أيَّامًا ينزِلُ فيها الجهلُ، ويُرفَعُ فيها العِلْمُ**))، وفي روايةٍ لمسلم: ((**يُبَثُّ فيها الجهلُ**))٠

وقد كان، وبُثَّ الجَهْلُ في الكثير من الشباب الذين يزعمون أنهم طلبةُ عِلْمٍ؛ حتىٰ قال لي الشيخُ الفاضلُ الدكتور **محمد سعيد رسلان** -حفظه الله- فِي لقاءٍ معه منذ أيام، استمرَّ لِساعتين، حيث تكلَّمتُ معه عن طلبة الفساد والإفساد ممَّن يُسَمُّون أنفسَهُم طَلَبَةَ عِلْم؛ فقال لي: « **يا شيخ عيد ، أنتَ تُنزِلُهُم مَنْزِلَةً فوق طاقَتِهم، هؤلاء ليسوا بطلبة عِلْمٍ، أنا ما أرىٰ طالبَ عِلْم !!** » اهـ٠

وحاصل المسألة: أنَّ جُلَّ هؤلاء الطَلَبة قد تَرَكُوا تمامًا -أو شِبْهَ التَّمام- ما ينبغي عليهم تحصيله مِن العُلوم الشرعية التي بدونها لَمْ ولن يتمكَّنوا مِن التكلُّم في الدِّين بالعِلْم والحَقِّ؛ إذْ هذه الشروط المذكورة آنفًا؛ إنَّما يُحَصِّلُها الرِّجالُ وهي بعيدةُ المَدَىٰ عن الصِّبيان والغِلْمان الذين مُلِئَتْ بهم طُرُقات الدَّعوة إلَى الله؛ بل هم المُخَنَّثُون الذين لا يستطيعون إلَّا الكلام المُزَوَّق الخالي عن المضمون والمعنَى الفِعْلِيِّ٠

* لُصُوصُ التَزْكِيَات :

فلمَّا كان ذلك كذلك، وقصرتْ بهم العزائمُ والهِمَمُ عن الاتِّصاف بصفات طلبة العِلْم -فضلاً عن العلماء- وعَجَزُوا لِصِبْيانِيَّتِهم عن تحصيل شروط التكلُّم في دِين الله؛ رَكَنُوا إلَى الغِشِّ، والخديعة، والتدليس، والكذب، والتَّشَبُّع بما لَمْ يُعْطَوْا٠

روىٰ مسلمٌ في صحيحه (٢١٢٩، ٢١٣٠) مِن حديث عائشة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال:

((**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**))٠

قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٤/ ٨٥) ،

تحت باب: « النهي عن التزوير في اللِّباس وغيره، والتَّشبُّع بما لَمْ يُعْطَ» :

((قال العلماء: معناه: المُتَكَثِّرُ بما ليس عنده بأن يُظْهِرَ أنَّ عنده ما ليس عنده يَتَكَثَّرُ بذلك عند الناس، ويَتَزَيَّنُ بالباطِلِ، فهو مذمومٌ كما يُذَمُّ مَن لَبِسَ ثَوْبَيْ زُورٍ.

قال أبو عُبَيدٍ وَآخَرُون: هو الَّذي يَلْبَسُ ثيابَ أهل الزُّهْدِ والعِبادةِ والوَرَعِ، ومَقْصُودُهُ أنْ يُظْهِرَ لِلناس أنَّهُ مُتَّصِفٌ بتِلْكَ الصِّفةِ، ويُظْهِرَ مِن التَّخَشُّعِ والزُّهْدِ أَكْثَر مِمَّا في قَلْبِهِ، فهذه ثِيابُ زُورٍ ورِياء)) اهـ.

قلتُ: فهؤلاء لَمَّا عجَزُوا عن الجهد والتعب والنَّصَب في تحصيل العِلْم، وتحقيق مَسائلِهِ، وحِفْظِ كِتابِهِ، وسُنَّةِ رسوله ﷺ ؛ رَكَنُوا إلَى التَّشبُّع بما لَمْ يُعطَوْا، فجعلوا غايَتَهُم الالْتِفافَ حول بعض مشايخ أهل السُّنة الطَّيِّبين الذين لا خِبرةَ لهم بمكرِ وخداعِ وخُبْثِ وقَذَرِ ونجاسةِ المُتَشَبِّعِينَ بما لَمْ يُعْطَوْا، فيتقرَّبون لهم بالدَّهاء والمكر؛ حتىٰ يسرقوا منهم ثناءً عليهم ليسوا أهلًا له، ولا مستحِقِّين لمعناه، فيتحايَل أحدُهم حتىٰ يتمكَّنَ مِن الضَّحِكِ علَى الشيخ الطَّيِّب، فيأخُذ منه تَزْكِيَةً يُطَيِّرُها في كل مكانٍ، يضحك بها علَى صِغار الشباب مِمَّن يُحِبُّون العِلْمَ والتَّعَلُّم؛ حتىٰ إنَّ بعضَهم كان مِن أقرب الناس لِرَجُلٍ مبتدعٍ بدَّعَهُ أهلُ العِلْم، ثُمَّ هو في بحر سَنَةٍ واحدةٍ ظَفَرَ بثناءٍ لبعض المشايخ الطَّيِّبين يُخْفِي به ضَعْفَهُ وخِزْيَهُ وعَجْزَهُ عن تحصيل العِلْم والاتِّصاف به قولًا وعملًا ومُعْتقَدًا.

ولقد نَشَطَ هؤلاءِ الخَدَّاعُون الماكِرُون الجُهَّالُ السُّفهاءُ في هذا الباب جِدًّا ؛ حتىٰ أصبحوا يتنافسون فيه، لدرجةِ أن أصبح الضَّابطُ -عند الكثير ممَّن يحب طلبَ العِلْم مِن الشباب الصِّغار- لمعرفة مَن يجوز له أن يتكلَّمَ في الدِّين أو لا يتكلَّم؛ إنَّما هو الحصولُ علَى التَّزْكِيات!

ثُمَّ تزيد الطَّامَّةُ والفجيعة عندما يتقمَّصَ هذا اللِّصُّ دَوْرَ العالِم، فيُزَكِّي غيرَه، ويقال له -فيما بينهم- : «الشيخ فُلان»! ، وقامتْ فيهم المَشْيَخَةُ والتَّشْيِيخُ علىٰ ذلك، وحُقَّ لنا أن نُسَمِّيَ تَشَيُّخَهُم هذا بلفظ عَوامِّ المصريين للأطفال الرُّضَّع عندما يقضُونَ حوائجَهُم في ملابسهِم، فيقولون: «الولد ...»، وهذا أقربُ وأحرىٰ بهم؛ لِمَا فاحَ منهم مِن الرائحة العَفِنة، والقَذَرِ والنَّجاساتِ العَقَدِيَّة والقلبيَّة، والنَّتَنِ الأخلاقيِّ.

ومِن هُنا يتكلَّمُ في الدِّيانة الرُّوَيْبِضَةُ والسَّفيه والجَهُول والمُتَشَبِّعُ بما لَمْ يُعْطَ، ويُلبِّسون علَى الناس دِينَهُم.

وطلبةُ العِلْم العُقلاء -وهُم قِلَّةٌ قليلةٌ جِدًّا جِدًّا جِدًّا !- يعلمون هؤلاء ويخبرون أمْرَهُم جِدًّا، ويعلمون أنهم علىٰ لا شيء !! وأنَّ أمْرَهُم إلىٰ زَوال.

* **فرِسالتي لِأَبنائي مِن طلبة العِلْم**: لا تَغْتَرُّوا بهذه التَّزْكِيات، وانظُروا إلىٰ أعمال هؤلاء السفهاء، وأقوالهم؛ تَعْلَمُوا حقِيقَتَهُم.

* **ثُمَّ إنِّي أقول لِمَن زَكَّىٰ هؤلاء** : بارَكَ الله فيك، لقد لَعِبَ بك الصِّبْيانُ، وأخَذُوا منك ما يُرِيدُون، وأفسَدُوا الدَّعوةَ والدِّين بِاسْمِكَ وصِيتِكَ، وأنت لا تَشْعُر؛ بل بتَزْكِيَتِكَ لهؤلاء اللصوص قد «ذَكَّيْتَهُم» -بالذَّال- يعني: ذَبَحْتَهُم، قال تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ونَصَّبْتَهُم مكانًا ليسوا له بأهلٍ، وفَتَنْتَ بهم الطَّلَبةَ الصِّغارَ في العِلْم؛ ولَو كَبُرَ سِنُّهُم!! فَصِرْتَ تُفْسِدُ في الأرض بهذه التَّزكيات لهؤلاء الثعابين والثعالب.

قال الراغب الأصفهانيُّ في «المفردات في غريب القرآن» (ص١٨٠) :

((وحقيقة التذكية: إخراج الحرارة الغَرِيزِيَّة؛ لكن خُصَّ في الشَّرْع بإبطال الحياة علىٰ وجهٍ دون وجه)) اهـ.

فأنتَ ذَبَحْتَهُم! وكان الواجب عليك زَجْرهم لِيَذْهَبُوا ويتعلَّموا حتىٰ يحينَ لهم أن يتكلَّموا في دِين الله.

يا أهلَ السُّنة: اتَّقُوا الله في طلبة العِلْم، ولا تَفْتِنُوهُم بِزُبالاتِ السُّفهاء المُتشبِّعين بما لَمْ يُعْطَوْا، فَتُزَكُّوا مَن لَمْ يستحِقَّ التَّزْكِية !!

وإنَّه لَفَرْضٌ علىٰ كُلِّ رَجُلٍ يزعم أنه مِن أهل السُّنة، أن يَكُفَّ مَن ظَهَرَ منه التَّزكيات بلا ضوابطَ شرعية معتبَرة، وليس ثَمَّ عند المُزَكِّي -بكَسْرِ الكافِ وتشديدها- إلَّا الارتياح القلبيّ وخِفَّة دَمِ المُزَكَّىٰ -بفتح الكاف- وقد أطاحَ بكُلِّ المعايير والضوابط الحديثيَّة الشرعية في الحُكْم علَى الرِّجال.

فحالُ السَّاكِتِ أحدُ رَجُلَيْنِ :

إمَّا رَجُلٌ مميِّعٌ ساكتٌ عن تغيير المُنكَر، أخرس، لا ينطق بالحق ولا يقدر.

وإمَّا رَجُلٌ له وَجْهُ اسْتِفادةٍ مِن هذا الهُراءِ والعَبَثِ الحادِثِ في مَجال الدَّعوة إلَى الله في مِصْرَ ، حَفِظَها اللهُ مِن المُفْسِدِين.

ولأنَّ الطَّيِّبِينَ مِن أهل السُّنة كثيرون؛ فقد كَثُرَ البلاءُ بهم في هذا الباب.

فيا أهل السُّنة: كونوا علىٰ حَذَرٍ مِن الحَيَّاتِ والعقارِب والثعالب الماكرة «لصوص التَّزْكِية»؛ فإنهم يسعون جاهدين في تلميع أنفسِهم ووضْعِها مَنْزِلَةَ العالِم، وهُم سُفهاء.

ولقد كادَ «ابنُ الكَيَّال» الأسْوانِيُّ الصَّعِيديُّ؛ أن يُصَرِّحَ بالمُزَكِّي والمُزَكَّىٰ -معذِرةً إلىٰ رَبِّكُم، وتبليغًا للدِّين الذي يفسد بين المضحوك عليه والخبيث، بين المُزَكِّي والمُزَكَّىٰ- إذْ لا بُدَّ مِن البيان الذي عَجَزَ عنه الكثير، وضَاعَ الدِّينُ بين الحياء والنِّفاق والسَّلْبِيَّة، وإلَى الله المُشْتكَىٰ، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوكيل.

ولقد وَقَفْتُ علىٰ كلامٍ طَيِّبٍ في هذا الشأن للشيخ الدكتور «أحمد عمر بازمول»، في لقاءٍ له مع بعض طلبة العِلْم، وهو يُقَرِّرُ لهم بعضَ القواعد، فقال:

((فمِن ذلك: أن يعرف السَّلَفِيُّون أنَّ تزكيةَ العالِم لِطالِبِ العِلْم، ولِعالِمٍ غيرِه؛ لا تعني هذه التزكيةُ أنَّ ذلك العالِمَ معصومٌ ومقبولٌ في كُلِّ ما يقوله؛ بل تزكيةُ العالِم هي دليلٌ علىٰ أنَّ الشخصَ مِن المقبولين، ثُمَّ يُنظَرُ في أقوالِهِ وأعمالِهِ، فإن كانت مُطابِقةً لهذه التزكية مِن حيث كونه سَلَفِيًّا ومُتَمَسِّكًا بالسُّنة؛ فهذا كما:

* قال الشيخ ربيع -حفظه الله تعالىٰ- : «**الشخصُ تُزَكِّيهِ أعمالُهُ وأقوالُهُ**».

أمَّا إذا كانت التزكيةُ لشخصٍ ظَهَرَ منه بعد ذلك أمورٌ تُخالِفُ المنهجَ السَّلَفِيَّ، فإنَّ هذه التزكيةَ لا تنفعه؛ لأنَّ العِبرةَ -كما سَبَقَ- بالمنهج الذي يسيرُ عليه، والعالِمُ إنَّما زَكَّىٰ ما ظَهَرَ مِن حالِ هذا الرَّجُل.

* ثُمَّ إنَّ الشخص الذي يحصل علىٰ تزكية العلماء، ثُمَّ يظهر منه أمورٌ مُخالِفَةٌ لِمنهج السَّلَف؛ هذا دليلٌ علىٰ خُبْثِ نِيَّتِهِ وطَوِيَّتِهِ؛ لأنه أراد أن يتَوصَّلَ بهذه التزكيات إلَى الْتِفافِ الشَّباب حَوْلَهُ، والاستفادةِ منه، ثُمَّ يَبُثُّ منهجَهُ المُخالِف.

وأيضًا، كما نعلم أنَّ الشخصَ قد يُزَكَّىٰ بمنهجه السَّلَفِيِّ، ثُمَّ بعد ذلك قد ينحَرِف عن الحق، فهو عندما زَكَّاهُ العلماءُ كان سَلَفِيًّا، ثُمَّ كما قال السَّلَفُ: «الحَيُّ لا تُؤْمَنُ عليه الفِتْنَةُ»٠

فإذًا ، الخلاصةُ مِن هذه القاعدة :

أن لا يجعل الشبابُ السَّلَفِيُّ تزكيةَ العلماءِ لبعض طُلَّاب العِلْم أو الدُّعاة؛ صُكُوكَ غُفْرَان، فلا يُظَنَّ بهذا المُزَكَّىٰ بأنه السَّلَفِيُّ إلىٰ أن يموت، فهذا خطأ، فكَم مِن رَجُلٍ زَكَّاهُ العلماءُ، ثُمَّ انْحَرَفَ عن الحق، فما تنفعه هذه التزكية، ثُمَّ -كما سبقَ- تزكيةُ العلماء إنَّما هي بِناءً علىٰ تَمَسُّكِهِ بالمنهج السَّلَفِيِّ؛ فإن خالَفَ المنهجَ السَّلَفِيِّ، فلا تنطَبِق عليه هذه التزكيات)) اهـ٠

أقول: فما ظَنُّكُم بِمَنْ يتحايَلُ حتىٰ زَكَّاهُ بعضُ المشايخ، وليس عنده مِن العِلْم أو الأخلاق أو المنهجية؛ ما يُؤَهِّلُهُ لهذه التزكية؟! والعِبرةُ في الكلام والعُقُودِ بالمَقاصِدِ والمعانِي، لا بالألفاظِ والمَبانِي -علىٰ ما تقرَّرَ عند الفقهاء- أفلا يقال لِمِثْلِ مَن هذا حالُهُم: إنَّهُم لُصُوصُ التزكية؟! أصحابُ الأخلاق المُتَرَدِّية؟! المُتَشَبِّعُون بما لَمْ يُعْطَوْا، مَنْ ليس لهم أُذُنٌ واعِيةٌ للحَقِّ مُصْغِيَةٌ؟!

فيا طلبةَ العِلْمِ العُقَلاءُ الغرباءُ القليلون: اعلموا أنَّ الخُرُوجَ مِن هذا العَبَثِ الدَّعَوِيِّ والهُرَاءِ التعليميِّ، والفسادِ العَقَدِيِّ، والتَّدَنِّي الأخلاقِيِّ؛ إنَّما هو في العِلْم الصحيح، فتَعَلَّموا واتَّقوا الله يرزقكم العِلْمَ النافِعَ، والفرقانَ الذي تَفْصِلُونَ به بين الحق والباطل٠

قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]٠

وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]٠

والله مِن وراء القَصْدِ ، وهو يهدي السبيل٠

وصلَّى الله وسَلَّمَ علىٰ نبيِّنا محمدٍ، وآلِهِ، وصحبِهِ، ومَن تَبِعَهُ بإحسانٍ إلىٰ يوم الدِّين٠

وكتبَ :

د/ أَبو عبد الرحمٰن

عِيد بن أبي السعود الكيال

الجمعة ١١ من صَفَر عام ١٤٣٨هـ